

من ذلك الميقات منسكته حكمه في الكفاية عن النوراني واقره وقد اختلف
 الذي عليه علمه عليه السلام المواقين عام جميع الوداع قال ابن تيمية **والافضل**
ان يحرم من اول الميقات وهو طرفة الان بعد عن مكة لانه وسطه والاخره
 ليقطع الباقي نحو ما قال البيهقي الا اذا خلطت فيه فتران يكون له الاحرام
 منه الميقات الذي احرم منه النبي صلى الله عليه وسلم افضل قال الاذري وهو
 حقه ان يعلم ان ذلك الميقات هو الموجود **انما** اليوم والظاهر انه هو
ويحرم من اخره لوقوع الاحرام عليه **ومن سلك طريقا لا يشتهر بالميقات**
سما ذكر فان حاذي في الوجود اي صاحبه **ميقاتا** متعمدا فحتمه او قسره
 سواء كان في البرام في البحر لا يفت عليه او وجهه لانه الاول وراه
 والثاني امامه **احرام من حاذيه** لما صح ان يفت عليه من غير ان يفت عليه
 لانه العواقب ان يفت لما تعلق له ان يفت في الميقات لانه لا يفت
 في غيره ما يفت من طريقا وان اردناه بشق علينا ولم يذكره
 عليه احد فان اشكل عليه الميقات ابره وضع حاذيه تحريمه او
 لم يحرم من غيره عن علم ولا يتولد غيره في التحريم الا ان يفت عليه
 كالاعراب وليس له ان يستظهر حتى يفتقته انه حاذيه او انه فوته
 فم حذاه الاذري انه ان تحريمه في اجتهاده لزومه الاستظهار لان
 خاف فوت الحج او كان قد قضى عليه **او حاذي ميقاتا** على الترتيب
 احرام من اقربهما الميقات وان كان الاخر ابعد في مكة اذ لو كان امامه
 ميقات فانه ميقاته وان حاذي ميقاتا ابعد فكلتا الاما هو تقرب
 فانه استويا في التقرب اليه **فالاصح ان يحرم من حاذي الميقات**
من مكة وان حاذي الاقرب اليها الا ان كان كان الابعد مشرفا
 او غيرا فلو جاوزها مريدا للمسكة ولم يجره هو وضع الحاذيات
 ثم رجح الى الابعد او الى مثل مسافة مسقط الدم او الى الاخر لم يسقط
 فان استويا في التقرب اليه واليه الاحرام من حاذيها ان لم يحاذ
 احدهما قيل الاذري والاشعري حاذيات الاول والاشعري حاذيات الاخر
 كما انه ليصح لنا وعليه في الخلقة ان يوجز احرامه الى الحقة ومقابل
 الاصح في كلام المصنف ان يتخير فان سلك احرام من الموضع الحاذي
 لا يبعد

لا يبعد وان سلك الاقربها وان لم يحاذ ميقاتا كما سبق في الجاهلي من الحمر
 من جهة سواء كان فانه قد لا يحاذي ميقاتا فنقول ان يوجز احرامه
 الحرام يوم الحادي ان في علمه دون تقسيم الامور فان المواقيت فوجز احرامه
 مكة فلو ابدان يحاذي احدهما وورد **احرام علي من طريقتين من مكة**
اي مكة والميقات جميعا ثم لتسكن مسكنه من هذا المقادير ومن مسكنه
 في الخبر ومن كان دون ذلك من حيث اقتضا هذا ان لم يكن يبعثه
 وربي مكة ميقات اخر والا كما هل يدور والصفحة فان لم يفت الميقات
 وقيل الحقة فميقاتها في الجاهلي وهو الحقة **ومن سلك طريقا لا يشتهر بالميقات**
ميقاتا من المواقيت المخصوصة عليها (او موضع جعلناه ميقاتا
 وان لم يكن ميقاتا اصليا **غيره** من سلكه ان اراده **ميقاتا** موضع
 والا يفت في الحدود الى الميقات للغير المار **ومن سلك طريقا لا يشتهر بالميقات**
سلكه **تجزئها** وزنه الى جهة الحرم بغير احرام اجماعا وتجزئها الى
 جهة اليمنة او اليسرة فغيره من مثل ميقات بلدة او ابعد كما
 ذكره الماوردي **فان خالف** **وفعل ما مضى** منه بان حاذيه الى جهة
 الحرم **لزومه العود** **لغيره** منه لانه الاحرام منه كان واجبا عليه
 فتوكله وقد امكنه تداركه فيا في له فتوكله منه مثال فتوكله الى
 مثل مسافته من ميقات اخر جاز قاله الماوردي وغيره ويورد
 فتوكله في قضا المفسد ترك الميقات الذي احرم منه في الادمع
 وجوب ذلك عليه والاحرام من مثل مسافته من موضع اخر ولا
 يجزئها احرام الى العود لانا اذا قلنا بالاصح ان العود
 بعد الاحرام يسقط الدم كان له الاحرام ثم يعود الى الميقات يحرم
 لان المقصود قطع المسافة محرما كما كان في لو اراد الاعمى وفاته
 بجوز له الاحرام من مكة ثم يخرج الى الجبل على الصبي ثم يقبضه الا فتا
 فتوكله وان لم يكن ما عاد اليه ميقاتا ما اودعهم كلام المصنف
 عدم رجوع العود اذا احرم بجهل العلة في عودته انشأ الاحرام
 وقولك ذلك غير صواب بل يجب عليه العود والى بعد الاحرام والافترق

